الأهرام

■ ١٥ سبتمبر ١٩٩٦ ■

رئيس جمهورية الصين يفتتح غدا المؤتمر البرلماني الدولي برئاسة الدكتور فتحي سرور وحضور أكثر من ألف برلماني من ١٣٠ دولة

مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم والقضايا الدولية الساخنة وعلى رأسها الإرهاب ومسيرة السلام في الشرق الأوسط

في بكين العاصمة الصينية، وفي رحاب اكبر دول العالم من حيث المساحة وتعداد السكان، وفي ظل الدولة العضو في النادي النووي والتي تتمتع بمقعد دائم بمجلس الأمن ولها حق الفيتو.. ينعقد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي السادس والتسعون، ويحضره ممثلو شعوب وبرلمانات ١٣٠ دولة.

يفتتح المؤتمر صباح غد الاثنين، وستجرى مراسم الافتتاح في قصر الشعب الكبير بحضور السيد جيانج زيمين رئيس جمهورية الصين. وتبدا اعمال المؤتمر، الذي يرأسه الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بعد ظهر اليوم لمناقشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم، والقضايا التي تشغل العالم، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب ومواجهته في شتى صوره، والعقبات التي تعترض مسيرة السلام في الشرق الأوسط والحظر الدولي المفروض على ليبيا والعراق، والوضع في البوسنة والهرسك والشيشان، ونشاد وبوروندي والأزمة بين اريتريا واليمن.

ومن الموضوعات الاساسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر يناقش ممثلو شعوب العالم قضيتين من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي، وهما موضوع العمل على تحقيق مزيد من احترام حقوق الإنسان وحمايتها بوجه عام، واحترام وحماية حقوق المرأة والطفل بوجه خاص. وموضوع وضع السياسات والاستراتيجيات التي تكفل الحق في الحصول على الغذاء مع تحول الاقتصاد إلى العالمية وتحرير التجارة.

طلبات الشعب البرلمانية

كما يناقش المؤتمر ما سيتم الاتفاق عليه من مجموعة الطلبات المقدمة من بعض الشعب البرلمانية لادراج بند اضافي على جدول اعمال المؤتمر وهي مقدمة ذلك طلب مقدم من الشعبة الغربية وباسم الشعبة البرلمانية العربية بعنوان التعاون البرلماني الدولي من أجل اعادة تاكيد الشرعية الدولية لمدينة القدس، وطلب مقدم من الشعبة الالمانية بعنوان «تطهير الالغام من أجل الأغراض الانسانية كإسهام في خفض حقيقي للتعبئة العسكرية وتعزيز إعادة البناء». وطلب مقدم من الشعبة الفرويجية بعنوان «استراتيجية فعالة لمكافحة عمل الأطفال». وطلب مقدم من الشعبة الكوبية بعنوان «رفض البرلمانيين لقانون هيلمز بيرتون». وطلب مقدم من الشعبة الإيرانية حول الاجراءات البرلمانية لرفض قانون داماتو الأمريكي والذي يفرض عقوبات على أي شركة تستثمر اكثر من اربعين مليون دولار في إيران وليبيا. وطلب مقدم من الشعبة العراقية حول العقوبات الاقتصادية كإبادة للشعوب وتهديد للسلام والاستقرار الاقليمي والدولي». وطلب مقدم من الشعبة الكندية حول المعاهة الملحة لحظر عالمي على استخدام وانتاج وتخزين الألغام المضادة للاشخاص وجميع اشكال نقلها.

وسيعقد على هامش اجتماعات المؤتمر التي تستمر لمدة أسبوع اجتماع للجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين ولجنة المسائل الخاصة بالشرق الأوسط ولجنة مراقبة الوضع في قبرص ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي ومجموعة عمل مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط كما تعقد العضوات البرلمانيات اجتماعا، وكذلك جمعية السكرتيرين العامين للبرلمانات. ويشارك أعضاء الوفد البرلماني المصري في جميع هذه الاجتماعات إلى جانب حضورهم اجتماعات لجان المؤتمر لمناقشة جميع الموضوعات المطروحة على جدول اعماله.

وقد شكل الوفد البرلماني المصري، برئاسة الدكتور فتحي سرور وعضوية كل من السادة: كمال الشاذلي واحمد حمادي وأحمد ابوزيد وخالد محيي الدين وياسين سراج الدين والدكتور محمد عبدالله وعبدالوهاب قومة وتوفيق عبده اسماعيل والسيدة يسرية لوزة أعضاء مجلس الشعب، والدكتور احمد رشاد موسى والدكتورة فرخندة حسن والمستشار فتحي رجب أعضاء مجلس الشورى، والمستشار سامي مهران أمين عام مجلس الشعب والمستشار فرح الدري امين عام مجلس الشورى وشريف خفاجي وكيل أول الوزارة للشئون الخارجية ويسري الشيخ مدير عام مكتب رئيس مجلس الشعب.

احترام حقوق المرأة والطفل

ولقد تقدم الوفد البرلماني المصري للمؤتمر بمذكرات ومشروعات قرارات حول الموضوعات المطروحة، فحول موضوع العمل على تحقيق مزيد من احترام حقوق الانسان وحمايتها بوجه عام واحترام حقوق المرأة والطفل بوجه خاص، اكد مشروع القرار الذي تقدمت به الشعبة البرلمانية المصرية اهمية العمل على تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وحمايتها، وعدم استخدام ذلك لتحقيق غايات سياسية.

واشار إلى ان اوضاع حقوق الانسان في انحاء كثيرة من العالم، ولا سيما بالنسبة للاطفال والنساء، لاتزال هوجة نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير الملائمة والكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، وانتشار الفقر والجوع والأوبئة. واوضح بقلق بالغ تعدد مظاهر انتهاكات حقوق المرأة والطفل، ومن بينها تدهور مستويات الرعاية الصحية والتفرقة والتعليمية والتمييز والعنف داخل الأسرة والاتجار بالنساء والاطفال واستغلال الاطفال في الجريمة.

واكد بصفة خاصة ان العنف ضد النساء والاطفال داخل الأسرة يشكل مشكلة جسيمة لايجوز التغاضي عنها او التسامح بشأنها.

ودعا مشروع القرار المصري كل الحكومات إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ كامل التزاماتها الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، وتنفيذ خطة العمل من اجل تطبيق الاعلان العالمي لصالحة بقاء، ونمو الطفل وحمايته، وكذا اتفاقية انهاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة وتطوير التشريعات اللغية بحماية الاطفال والنساء من جميع اشكال العنف والتمييز والاعمال وحثها على اقرار تشريعات شاملة لمكافحة العنف

رسالة بكين من:

سامي متولي

المنظم ضد النساء والاطفال في اطار العلاقات الأسرية، وطالب جميع البرلمانات بالسعي لدى حكوماتها بكل السبل من أجل زيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والغذاء وحماية البيئة، وإيلاء أقصى عناية وحماية للأطفال والنساء في هذه القطاعات. ودعا إلى تعزيز وتطوير الآليات والبرامج الوطنية من اجل حماية حقوق الأطفال وضمان صحتهم ونمائهم ولا سيما أطفال الشوارع والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الاقتصادي والجنسي والأطفال في حالة النزاعات المسلحة، فضلا عن الأطفال ضحايا المجاعة والجفاف، وحث جميع الحكومات على اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من عدم المساواة القائم بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلها في مؤسسات صنع القرار وضمانات مشاركتها على نحو منصف وفعال في صياغة وتنفيذ البرامج الانمائية. وناشد جميع الدول التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على استغلال عمل الأطفال، ولا سيما الاتفاقيات المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، والغاء العمل القسري، وحظر الأعمال الخطيرة بوجه خاص بالنسبة للاطفال

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المؤتمر يناقش احترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل بوجه خاص ووضع الاستراتيجيات التي تكفل الحق في الحصول على الغذاء

وتنفيذ هذه الاتفاقيات بصورة فعالة. ودعا جميع الحكومات إلى تمكين المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الانسان من أن تؤدي وظيفتها بصورة مستقلة وفعالة وتوفير الدعم الكافي لهذه المؤسسات.

وناشد جميع الدول ادراج قضايا حقوق الانسان في كل جوانب التعليم النظامي وغير النظامي وتضمين مناهجها التعليمية مواد تعزز الوعي بقضايا حقوق الانسان وحرياته الأساسية. واشاد بالجهود التي تنهض بها هيئات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الانسان وحريته الاساسية بصفة عامة بحقوق الاطفال والنساء، بصفة خاصة، وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وصندوق الامم المتحدة للأمومة والطفولة «يونيسيف» والاليات الأخرى ذات الصلة التابعة للجنة حقوق الانسان. ودعا جميع الدول إلى توفير الموارد المالية الكافية لهذه الهيئات والتعاون معها لتمكينها من ممارسة مهامها على النحو الاكمل.

الغذاء وحقوق الإنسان

وحول موضوع وضع السياسات والاستراتيجيات التي تكفل الحق في الحصول على الغذاء مع تحول الاقتصاد إلى العالمية وتحرير التجارة، أكد مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية المصرية ان الحق في الغذاء، هو حق عالمي من حقوق الانسان ينبغي ضمانه لجميع الأفراد ومن ثم ضرورة ابقاء قضايا الأغذية والزراعة محور الاهتمام العالمي، ويأمل في أن يضع مؤتمر القمة العالمي للتغذية الذي سيعقد في روما في نوفمبر القادم السياسات والاستراتيجيات الفعالة بما يكفل معالجة مشكلة الأمن الغذائي على أعلى المستويات. وأشار بكل قلق إلى تفاقم مشكلة نقص الغذاء على الصعيد العالمي منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ وخاصة عبر السنوات الأخيرة، وانه لم يتم احراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الهدف الرئيسي للمؤتمر.

العالمي من الغذاء، وحدوث استنزاف كبير للمخزون الغذائي، وهبوط الامدادات الغذائية إلى حد يقارب الحد الأدنى الضروري لضمان الأمن الغذائي العالمي بما يشكل خطرا يهدد بلدان العالم بشكل عام والبلدان النامية على نحو خاص. وأعلن قلقه لاستمرار معاناة معظم البلدان النامية بسبب العديد من المشكلات، وتزايد أعباء خدمة الدين والنقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية مما كان له أثر سلبي على التجارة الدولية والزراعة ولاسيما للبلدان النامية.

وأوصى بمنح أولوية لدعم انتاج الاغذية في البلدان النامية واستحداث هياكل أساسية للتسويق وادرار الدخل وتوليد فرص العمل وذلك في الجهود الانمائية الوطنية لتلك البلدان بغرض ضمان توفير امدادات كافية من الأغذية وتوزيع الاغذية توزيعا عادلا. وطالب البلدان النامية بأن تعمل على زيادة سرعة التصنيع وتنويع هياكلها الاقتصادية بهدف زيادة الانتاج الغذائي والزراعي، وطالب المجتمع الدولي بأن يدعم التدريب والبحث العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية بغية تشجيع التنمية الزراعية. وحث أعضاء المجتمع الدولي على اعادة هيكلة المعونات والمساعدات الخارجية المقدمة للبلدان النامية بما يضمن توجيه جزء كبير منها إلى توفير الغذاء في الدول المتلقية. ودعا إلى تنفيذ السياسات والبرامج التي تمهد الطريق امام التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية الريفية وذلك لتخفيف وطأة الفقر في الريف وانعدام الأمن الغذائي به في الأجل القصير.

وحث الدول النامية على إيجاد سياسات وطنية فعالة للحد من المخاطر الناجمة عن التقلبات في اسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية وما ينتج عنها من نقص الامدادات الغذائية المستوردة، وذلك من خلال الابقاء على احتياطي مناسب من النقد الأجنبي والحفاظ على مستوى معين من المخزونات الغذائية التي يمكن استخدامها في حالات الطوارئ. وأكد ضرورة بذل مزيد من الجهود من اجل تحقيق الأهداف العامة الأربعة المتعلقة بالتخفيف من وطأة الجوع والواردة في إعلان القاهرة الذي اعتمده مجلس الأغذية العالمي في دورته الخامسة عشرة وهي: درء خطر الموت جوعا والهلاك بسبب المجاعات، الحد بشكل كبير من حالات سوء التغذية والوفيات بين صغار الأطفال، وخفض حالات الجوع المزمن بصورة ملموسة، والقضاء على الأمراض الرئيسية الناجمة عن نقص التغذية.

تطورات السلام بالشرق الأوسط

واشارت الشعبة البرلمانية المصرية في المذكرة التي قدمتها للمؤتمر بشأن أخر تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، إلى أن الشهور القليلة الماضية قد شهدت أزمة حقيقية وجمودا خطيرة على صعيد عملية التسوية في مختلف المسارات، نتيجة للمواقف المتعنتة التي تتبناها حكومة الليكود الجديدة برئاسة بنيامين نيتانياهو، والتي تهدر الأسس التي قامت عليها عملية السلام وتشكل تراجعا عن الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل. وقد جاءت هذه المواقف المتشددة لتشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام في المنطقة ويدفع بها إلى العودة مرة أخرى إلى أجواء الصراع والتوتر.

ولم تقتصر هذه المواقف على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد في مناسبات عديدة، التي اعطت الأولوية لتحقيق الأمن الإسرائيلي المطلق على حساب عملية السلام في المنطقة، وتراجعت عن مبدأ الأرض مقابل السلام، وتمسكت بالقدس عاصمة ابدية وموحدة لإسرائيل، ودعت إلى توسيع المستوطنات، وماطلت في استئناف المفاوضات على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية بحجج مختلفة تتنافى كلية مع أسس عملية السلام والاتفاقيات المعقودة، بل شملت هذه المواقف ايضا سياسات واجراءات عملية خطيرة على الصعيد الفلسطيني، رفضتها جميع دول المنطقة والأطراف الدولية الفعالة في عملية السلام، ومن ذلك:

- استمرار المماطلة والتسويف في إعادة نشر الجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل وفقا للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جيانج زيمين

د. فتحي سرور

مصر تؤكد: استمرار الموقف الإسرائيلي المتعنت يدمر عملية السلام ويقضي على الأمن والاستقرار بالمنطقة

● قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن إلغاء تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعمل على توسيع هذه المستوطنات وتشجيع المستوطنين على البناء فيها.

● الاستمرار في سياسة تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية لمدينة القدس وتهويدها.

● استمرار اجراءات العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، والسعي إلى إغلاق بيت المشرق ورفض زيارات الوفود الأجنبية إليه.

وأكدت الشعبة البرلمانية المصرية رفضها وادانتها لتلك المواقف والسياسات الإسرائيلية المتشددة، وحذرت من أن استمرار هذه المواقف يؤذن بتدمير عملية السلام مما سيلقي بعواقبه الوخيمة على الاستقرار والأمن في جميع دول المنطقة، وترى الشعبة أن تحقيق السلام مطلب أساسي وأولي لتحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

وإزاء التحديات التي أوجدتها مواقف حكومة الليكود كان طبيعيا أن تتوحد المواقف العربية عبر سلسلة من اللقاءات، ومؤتمرات القمة المصغرة، وصولا الى عقد مؤتمر القمة العربي الموسع في القاهرة في يونيو ١٩٩٦، وقد اكد البيان الختامي للمؤتمر تمسك القادة العرب بالسلام كخيار استراتيجي، ووجود التزام اسرائيلي بجدية ودون مواربة بعملية السلام، وذكر البيان ان اى إخلال من جانب اسرائيل بالمبادئ، والأسس التي قامت عليها عملية السلام او تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل اليها، والمماطلة في تنفيذها من شانه أن يؤدي الى انتكاسة عملية السلام قبل ما يحمله ذلك من اخطار وتداعيات تعود بالمنطقة الى دوام التوتر، مما يضطر الدول العربية كافة إلى اعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في اطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه.

ولقد اعرب مجلس الشعب المصري عن تاييده الكامل لمقررات مؤتمر القمة العربي في بيان خاص صدر بهذه المناسبة.

وقد حظيت هذه المواقف العربية بتقدير وتاييد كاملين لجهود دول الاتحاد الاوروبي، وفي مقدمتها فرنسا إزاء عملية السلام في المنطقة ودعت الى تعزيز دورها الفاعل في عملية التسوية، ولقد كان موقف مصر إزاء هذه التطورات واضحا وثابتا منذ البداية، حيث تتمسك الدبلوماسية المصرية بضرورة استكمال عملية السلام على اساس مبدأ الارض مقابل السلام وقرارات مجلس الامن. وتحرص مصر على ابقاء خطوط الاتصال والتشاور مفتوحة مع كل الاطراف المعنية بما فيها اسرائيل. وقد تجسد ذلك في التنسيق والتشاور الدائم مع البلدان العربية على اعلى المستويات واستقبال الرئيس مبارك لرئيس الوزراء الاسرائيلي في

واشارت الشعبة البرلمانية المصرية في مذكرتها للمؤتمر الى انه على المسار السوري - اللبناني مازالت المفاوضات تشهد جمودا مستمرا منذ ان وصلت المفاوضات التي اجريت في ولاية ميريلاند منذ نهاية شهر ديسمبر الماضي الى طريق مسدود، يأتي في هذا الاطار ما طرحه رئيس الوزراء الاسرائيلي حول خطة «لبنان اولا» التي تقضي بانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان مقابل نزع سلاح المقاومة وبسط سيطرة السلطة اللبنانية على الجنوب ودمج القوات الموالية لاسرائيل في الجيش اللبناني، وقد رفضت سوريا هذه الخطة لتمسكها بتحقيق التسوية الشاملة على المسار السوري - اللبناني على اساس مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام، ولادراكها بحق ان هذه المبادرة قد طرحت لفك الارتباط بين المسارين السوري واللبناني وضرب التنسيق المشترك بينهما.

واشارت الشعبة الى ان الاطراف الدولية القاطنة بذلت جهودا مخلصة لتجاوز الازمة التي تشهدها عملية السلام في الآونة الاخيرة ومن اجل استئناف المفاوضات على جميع المسارات، ومن ذلك جولة وزير الخارجية الفرنسي في الاسبوع الاخير من شهر يوليو الماضي في المنطقة وجولة دينيس روس المنسق الامريكي العام لعملية السلام وغيرهما من الجهود في محاولة لتقريب وجهات النظر بين دول المنطقة بيد ان هذه المحاولات لم تسفر عن شيء ملموس وقد اتضح ذلك بصورة جلية في موقف الاتحاد الاوروبي وفي نتائج مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الاخير الذي عقد في ليون في فرنسا في شهر يونيو.

وسجلت الشعبة البرلمانية المصرية مباحثات اتسمت بالوضوح والصراحة، وأسفرت عن تغيير واضح في اللهجة المتشددة لرئيس الوزراء الاسرائيلي، التي كانت قد بلغت ذروتها اثناء زيارة للولايات المتحدة الامريكية، كما تجسد ذلك ايضا في زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الامريكية التي استهدفت كسر جمود الموقف في المنطقة والعمل على استئناف المفاوضات على جميع المسارات.

ومن ناحية اخرى تتمسك مصر بضرورة التوصل الى اتفاق بشأن اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية التسوية في المنطقة. وفي هذا الصدد تشدد الدبلوماسية المصرية على ضرورة انضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية لاجراءات التفتيش الدولية ولفا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واكدت الشعبة البرلمانية المصرية رفضها للحملة التي اثارتها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية حول حصول مصر على صواريخ «سكود» والتكنولوجيا الخاصة بها من كوريا الشمالية، ليس فقط باعتبارها تدخلا في الشئون الداخلية المتعلقة بامن وسيادة مصر، بل باعتبارها تؤكد الانتقائية وازدواج المعايير التي تمارسها هذه الدول بالتغاضي عن ترسانة الاسلحة النووية والكيميائية والصواريخ طويلة المدى التي تملكها اسرائيل في نفس الوقت الذي تحاول فيه تجريد الدول العربية والدول الاخرى في المنطقة من وسائل حماية امنها.

وعلى صعيد التعاون الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، تؤكد مصر حرصها على عقد مؤتمر القمة الاقتصادي الثالث بالقاهرة في موعده المقرر، وتعمل في هذا الصدد على تهيئة المناخ الملائم لنجاحه والذي يتمثل في ضرورة استئناف المفاوضات العربية - الاسرائيلية ودفع عملية التسوية في المنطقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية